

دور وسائل الإعلام: تغطية أو كشف الفساد؟ بتينا بيترز

مقدمة:

المعلومات تفسح المجال للتدقيق بالأعمال وهي الأساس لحوار ملاءم ومضطلع حول هذه الأعمال. في هذا المجال، مآثرة الصحفيين واضحة. فهم يقدمون للجمهور معلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب، عن قضايا الحكومة والأعمال والمصالح الخاصة. تستطيع وسائل الإعلام خلق مناخ للحوار الديمقراطي وتأسيس والمحافظة على الحكم الجيد: يجب أن تتمكن وسائل الإعلام من التوصل الى المعلومات العامة لكي تستطيع لعب هذا الدور. وهذا الأمر محبذ على نطاق واسع. حرية الصحافة التي تتضمن حرية حيازة المعلومات أمر أساسي لمجتمع ديمقراطي منفتح. وهذه الرؤية قد شقت طريقها نحو المعايير الشرعية الدولية في عدد كبير من البلدان، حقوق الإعلام مدعومة ومضمونة في ظل حرية تشريع المعلومات.

بالرغم من الاعتراف الدولي بحرية الصحافة، لا زال الصحفيون ومنظمات وسائل الاعلام في جميع أنحاء العالم يتعرضون لعقبات في إعداد التقارير. تتمثل هذه العقبات في وجود رقابة ناشطة أو أنظمة تقيد العمل الصحفي أو في عوائق تقف في وجه الحصول على المعلومات الرسمية أو في وجود قوانين تكبح قدرة الصحفيين على البحث وإعداد التقارير بحرية، مثل تطبيق قوانين وحشية وشديدة القسوة وافتراضية وتحريضية، فهناك الرقابة السيئة على خدمات إعلامية أساسية كالبحث وتسهيلات الطباعة وأجهزة التوزيع. بالإضافة الى ذلك هناك نقص في التدريب ومقاييس مهنية متدنية وندرة في الاستثمار في استقصاء الأنباء مما يشكل صعوبة، وفي بعض الأحيان، استحالة على الصحفيين في حيازة المعلومات ونقلها ونشرها بشكل صحيح.



المهرجان الدولي الثاني للكرتون
الحرية والصحافة

نيكولاي لونيتا، رومانيا

العلاقة المعقدة بين الصحافة والسلطة السياسية هي سمة مميزة للمجتمع الديمقراطي. لذلك هناك نزعة لاستغلال الأخبار وتنظيم برامج للحوار في كل المجتمعات. في البلدان حيث الثقافة الحرة غير راسخة تكون القيود على وسائل الإعلام أكثر وضوحاً وتلحق ضرراً عميقاً بالحوار وبالمشاركة العامة. وحيث قضايا الحكومة أو مصالح الفرقاء الأقوياء مصادرة بالسرية، يواجه الصحفيون عوائق جمة وخطراً جسدياً إذا عملوا على استقصاء المعلومات التي من شأنها الكشف عن الفساد. بيد أن وسائل الإعلام تواجه تحديات داخل صفوفها، والمجتمع المدني يراقب التطورات في تركيز الملكية وفي دور الإعلام والممارسات الصحافية الفاسدة التي تقوض من قدرة وسائل الإعلام على الالتزام بمقاييس عالمية مقبولة.

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر اتخذت تدابير تحدّ من أو تخفّف أو تبطئ تدفق المعلومات وفي نفس الوقت تشدد المراقبة على حيازة المعلومات مما هدد بالحد من حرية الإعلام. ففي الأردن مثلاً، عدل القانون الجزائي بحيث أصبح الصحفيون عرضة للإلقاء بهم في السجون في حال نشر كتابات قد تؤدي إلى تصديع الوحدة الوطنية وإيقاع الشقاق بين صفوف الشعب أو تشويه سمعة البلد. في المملكة العربية السعودية جميع الذين يوفر خدمات الانترنت عليهم حفظ سجلات عن الذين استخدموها لاقتفاء أثر حيازة مواقع الشبكة المحظورة. وقد بدأت الولايات المتحدة بالاحتفاظ لنفسها بالمعلومات التي تعتبرها مؤذية للمصالح الخاصة من مؤسساتية وتجارية وشخصية. الرقابة المتزايدة على الانترنت والبريد الإلكتروني والمخابرات الهاتفية أصبحت مخصصة في بريطانيا وكندا، بينما القوانين الفرنسية تجرم المراسلات الإلكترونية. وفي ألمانيا يمنح القانون الجديد المناهض للإرهاب العاملين في الاستخبارات حق تخزين المعلومات التي تخص الاتصالات البعيدة واقتفاء أثر البريد الإلكتروني⁽¹⁾. لمعلومات إضافية عن تفاصيل خاصة بالمناطق حول التقدم وحصول النكسات في الصراع لحيازة المعلومات راجع جدول المعلومات المتوافرة في التقارير الخاصة بالمناطق.

تغطية الفساد: مهمة خطيرة

الصحافيون المستقلون في رأيهم لعبوا دوراً بارزاً في تعزيز الديمقراطية لعدة سنوات، لأنهم قاموا بعملهم على أفضل وجه. وقد عرض عدد كبير منهم حياتهم وحرمتهم للخطر من أجل تعزيز الشفافية والحكم المسؤول والتصرف المشترك. وقد اغتيل ثمانية وستون صحافياً عام 2001، ويعود سبب اغتيال خمسة عشر صحافياً منهم إلى أعمال استقصاء عن قضايا الفساد⁽²⁾. وهذا رقم يندر بالخطر.

دعم وسائل الاعلام في جنوب شرق أوروبا وأوراسيا

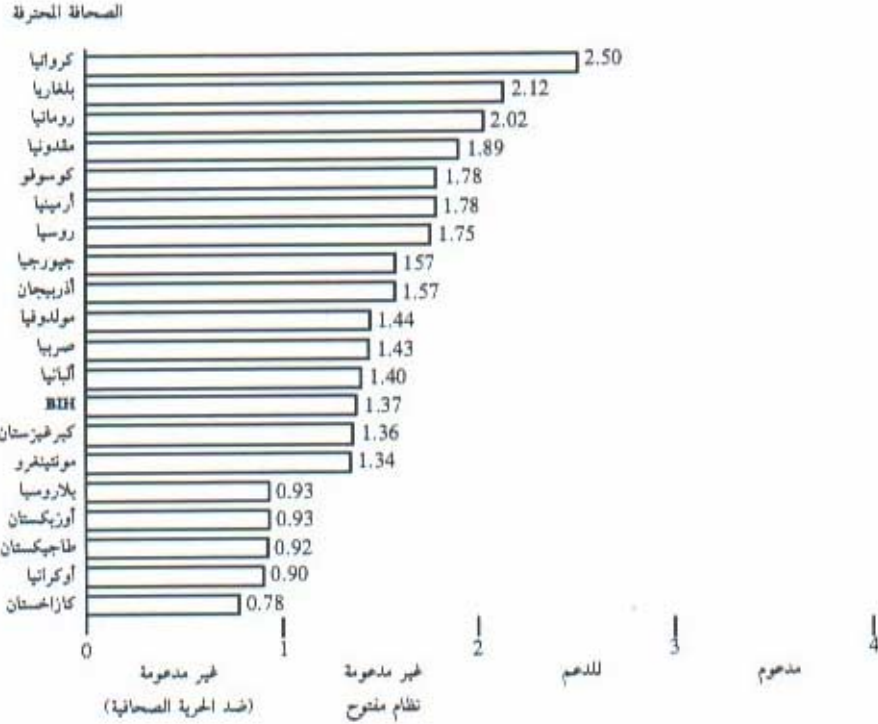
بقصد قياس تطور وسائل اعلامية مستقلة مدعومة، يقوم مجلس التبادل العالمي للأبحاث⁽¹⁾ بتقييم الصفات المميزة لوسائل الإعلام وللبيئة السياسية والقانونية التي تعمل من ضمنها. طبق المجلس أول مؤشر سنوي⁽²⁾ لدعم وسائل الإعلام على عشرين بلداً في جنوب شرق أوروبا وأوراسيا في أيار/مايو 2001. وبما أن المؤشر يمكن تطبيقه في أي بلد أو منطقة من العالم، فقد يوسع المجلس نطاق عمله لكي يطبق المؤشر في مناطق أخرى في المستقبل.

مؤشر دعم وسائل الإعلام طرح أسئلة على محترفين إعلاميين محليين وعلى خبراء عالميين في تطوير وسائل الإعلام من أجل تقييم خمسة أوجه أساسية لأجهزة وسائل الإعلام: نوعية الصحافة، البيئة

القانونية والتنظيمية، تعدّدية مصادر الأنباء، الدعم المادي للإعلام وتنمية جمعيات لها علاقة بوسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية واتحادات. هذه الأوجه الخمسة لأجهزة وسائل الإعلام تساهم في قدرة وسائل الإعلام للقيام بدوره في مكافحة الفساد. كما أن وسائل الإعلام المستقرة ماديا تستطيع المحافظة على تحرير صحافة مستقلة، كما يمكنها الانفاق على تقارير لاستقصاء المعلومات. المنظمات الغير حكومية التي تتمتع بحرية الرأي يمكنها دعم وسائل الإعلام الجريئة والصحافيين الذين يكافحون الفساد. تعدّدية مصادر الأنباء تعني أن المواطنين لديهم إمكانية الحصول على وجهات نظر متعددة وأن أحد المصادر لا يهيمن على المصادر الأخرى. فنتان من المؤشر تدلان بشكل خاص على مدى استعداد وسائل الإعلام لمكافحة الفساد. إحداها تقيس مدى صلاحية المعايير الاجتماعية والقانونية لحماية وتعزيز الرأي الحر وحياسة المعلومات الرسمية الأخرى تقوم بدراسة حول ما إذا كان الصحفيون يتحلون بالمقاييس المهنية (راجع الرسم البياني). وقيم المستجيبون الميزات مثل كيفية التطبيق الجيد في حق حياسة المعلومات ووجود الصحافة الاستقصائية المعترف بها قانونيا في بلدان محددة.

تشير نتائج المؤشر الى أن وسائل الإعلام في جميع أنحاء المنطقة ما تزال تكافح للقيام بدورها في مكافحة الفساد. هناك تباين ظاهر بين المناطق. فوسائل الإعلام في وسط آسيا وبيلاروسيا تتعاطى قليلا في تقارير الاستقصاء، وتواجه حكومات معادية للصحافة الحرة وتتمتع بدعم محدود أو حماية محدودة من النظام القانوني. بيد أن بلدانا أخرى مثل دول الكومنولث المستقلة تواجه مشاكل مماثلة مع أن القمع قد يكون أقل مما هو عليه في بلدان أخرى.

على عكس ذلك، في بلدان جنوب شرق أوروبا هناك دلالات إيجابية أفضل. فقد أحرزت دول كبلغاريا وكرواتيا ورومانيا تقدماً باتجاه مناخ يشجع الصحافة على لعب دور الرقيب. ولكن كسائر بلدان جنوب شرق أوروبا لم توجد هذه الدول المكاسب⁽³⁾.



ملاحظة:

مقاييس الصحافة المحترفة تشمل عوامل عدّة مثل، إذا كانت للتقارير مصادر عادلة ومتوازنة أم لا أو إذا كان الصحفيون يتبعون قواعد سلوك مقبولة ومعترف بها أم لا، وإذا كانوا يمارسون الرقابة الذاتية أم لا، وإذا كانوا يغطون قضايا مهمة أم لا، وإذا كانوا يقدمون تحقيقات صحافية أم لا؟

هناك نزعات عامة ظاهرة في المنطقة. فمنذ سقوط الشيوعية تحسّن مستوى المهارة بشكل ملحوظ ولكن التقارير التي تتميز بالتنوع الجيدة ما زالت محصورة في العواصم، ووسائل الإعلام ما زالت مترددة بالقيام بالتحقيق الصحافي.

الأنظمة القمعية ما زالت مهيمنة في الكثير من الولايات بينما تستخدم أنظمة أقل قمعا أساليب أقل عنفا من التهويل مما يجعل وسائل الإعلام تقوم بفرض رقابة ذاتية. أعمال الإغتيال والتهديد للمحققين الصحافيين ووسائل الإعلام الداعمة لهم تحصل في جميع أنحاء المنطقة⁽⁴⁾.

وسائل إعلام الدولة تبقى خجولة ومرتبطة بالحكومة المتواجدة على الأرض. وعدد كبير من وسائل الإعلام الخاصة يتجنب القيام بالتحقيق الصحافي الجدي إما لعدم توافر المراجع أو لنقص في المهارة أو تجاوبا مع الرقابة الذاتية أو لارتباط مالكيها برجال السياسة.

في حين أن الإطار القانوني قد تحسّن بشكل عام، فالصحفيون ووسائل الإعلام في البلدان التي أجري عليها البحث الميداني لا زالوا يواجهون تحديات قانونية وبالأخص في مجال التحقيق الصحافي. كما أن القوانين الخاصة بالطعن وتشويه السمعة لا تتوافق بشكل عام مع المقاييس العالمية. وباستثناء قانون حيازة المعلومات والقوانين المتعلقة بقواعد السلوك والجمارك وغيرها لا زالت تستخدم كوسائل قمع. وبالرغم من هذه التحديات لا زال هناك صحافيون شجعان يناضلون لجعل وسائل الإعلام تقوم بدور الرقيب على مستوى المنطقة والوطن والمحلة.

مارك وايتهاوس

1-	مركزها في واشنطن، ولقد حقق مجلس التبادل العالمي للأبحاث في تطوير الإعلام والبرامج التثقيفية منذ أوائل التسعينات.
2-	راجع مصادر المنشورات على الإنترنت على موقع: www.irex.org/publications-resources/msi_2001/index.htm . يمول مؤشر دعم الإعلام من قبل وكالة الولايات المتحدة للتنمية العالمية.
3-	سجلت كوريا أعلى الأرقام بمعدل 2,44 في مؤشر دعم وسائل الإعلام وهذا يبين أنها تقترب من دعم جهاز الحرية الإعلامية ولكنها في خطر التراجع. سجلت بلغاريا 2,39 ورومانيا 2,38. تم العمل بمؤشر الدعم في حزيران/يونيو 2001 ومنذ ذلك الحين شهدت رومانيا إيجابيات مثل قانون حرية تشريع المعلومات، كما شهدت سلبيات مثل عدم التخلص من الطعن وتشويه السمعة في القانون الجزائي مع أن العقوبات خُفِّت.
4-	راجع لجنة حماية الصحفيين في "تعديت على الصحافة في عام 2001" على موقع الإنترنت: www.cpj.org/attacks01/pages_att01/attacks01.html .

أحد الضحايا كان "بارمينيو مدينا بيريز" وهو مقدّم برامج في إذاعة "مونيومنتال" في كوستاريكا. في السابع من حزيران/يونيو عام 2001 مهاجمون مجهولون أطلقوا عليه ثلاث طلقات بالقرب من منزله وفارق الحياة عند وصوله الى المستشفى. كان "بيريز" أنتج برنامجا أسبوعيا ناقدا يدعى "لا باتادا" بمعنى "الرفسة". اشتهر البرنامج بأسلوبه العنيف بمهاجمة الفساد الرسمي. وفي أحد التقارير اتهم البرنامج محطة إذاعة كاثوليكية محلية ومديرها "مينور دي خيسوس كالفو اغويلار" بالبذاءة وبالتصرف الغير شرعي بالأموال. فكان أن أفغلت الكنيسة الكاثوليكية المحطة وبدأ محققون فاسدون يدققون بأموال "أغويلار". بعد ذلك بقليل بدأ "بيريز" يستلم رسائل تهدده بالموت⁽³⁾. في هذه الأثناء أصدر أحد القضاة حكما لصالح "أغويلار" وأمر بإعادة فتح المحطة.

قضية أخرى هي قضية "جورجي سنايا" وهو صحفي مشهور من ولاية جورجيا. وُجِدَ ميتاً في شفته في حزيران/يونيو عام 2001. كان قد تم إطلاق النار عليه عن بعد مسافة قصيرة بعد أن تولى تقديم برنامج بعنوان "روستافي" "جاسوس الليل" وهو برنامج يبث ليلا على المحطة التلفزيونية المستقلة "روستافي-2". يعرض البرنامج أحاديث تلفزيونية سياسية، حيث أجرى "جورجي سنايا" مقابلات مع أقطاب سياسيين في جورجيا. المدير التنفيذي لمحطة "روستافي-2" ادعى أن عملية الاغتيال مقصود منها التهويل على المحطة المعنية بالتحقيق الصحفي عن موضوع الاساءة في استخدام السلطة⁽⁴⁾. وبالرغم من أن "سنايا" لم يتلق تهديدات شخصية كانت المحطة تتعرض لمضايقات حكومية بشكل مستمر. اعتقل رجال الشرطة متهماً في آب/أغسطس 2001 ولكن أفرج عنه لعدم توافر الأدلة⁽⁵⁾.

من أهم نتائج اغتيال "سنايا" أنه أيقظ الوعي العام على التهديد الذي يواجه وسائل الإعلام المستقلة في جورجيا. هذه القضية وغيرها كانت حافزا لمظاهرات شعبية ضخمة ضد تدخل الحكومة في وسائل الإعلام مما حث رئيس الدولة "ادوارد شيفاردنازه" على حل المجلس الاستشاري في أوائل عام 2002.

الإغتيالات مستمرة. "ادغار دامالريو" وهو رئيس تحرير الجريدة الأسبوعية الفلبينية "زامبوانكا سكريب". أطلقت عليه عبارات نارية فقتل في 13 أيار/مايو عام 2002. زملاؤه في العمل يعتقدون أنه قُتِل بسبب عمله الصحفي إذ انه كان معروفا لانتقاده الفساد لدى رجال السياسة المحليين والشرطة. وهناك فاليري ايفانوف أيضا وكان رئيس تحرير جريدة "تولياتينسكوي أوبوزريني" في توغلياتي جنوب روسيا، فقد قُتِل في 29 نيسان/أبريل عام 2002. والجريدة كانت معروفة بالتقارير التي نشرتها عن الإجرام المنظم والفساد الحكومي. وفي بنغلادش قُتِل "هارونور رشيد" وهو مراسل صحفي لجريدة يومية تدعى "داينيك بورياتنشال" بعد أن كتب عدة تحقيقات تتحدث عن الفساد الحكومي وصلات الوصل بين زمر الإجرام والتابعين لسياسة حرب العصابات الماوية والخارجين على القانون. وأخيرا هناك "أورلاندو سييرا هيرانانديز" الذي كان

محرا في زاوية خاصة في صحيفة كولومبية تدعى "لا باتريا" أُطلقت عليه عبارات نارية في رأسه في كانون الثاني/يناير عام 2002 وتوفي بعد ذلك بيومين. كان "أورلاندو" قد هاجم الفساد الحكومي والإساءة لحقوق الإنسان التي كانت تمارسها منظمات حرب العصابات اليسارية⁽⁶⁾.

إستخدام القوانين لإسكات الصحفيين

بصرف النظر عن التهديد الجسدي المباشر للصحافيين، تواجه وسائل الإعلام قوانين تمنعها من حيازة المعلومات ونشرها. هناك قوانين قمعية وجائرة تلزم الصحفيين بإقامة الدليل على صحة ادعاءاتهم وإلا خسروا القضية، بينما تؤمن هذه القوانين حماية خاصة للموظفين الرسميين. هذه القوانين معمول بها في أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وبعض دول أميركا اللاتينية. هذه القوانين تمنع إظهار الحقيقة في حال تشويه السمعة وتجعل سمعة الموظفين الرسميين تستحق الحماية أكثر مما يحق للشعب أن يطلع على الحقيقة. بالإضافة الى ذلك فإن هذه القوانين تعرض المواطنين لدخول السجن مما يخلق جواً من الخوف لا يشجع على ممارسة التحقيق الصحفي وعلى كشف الفساد.

قانون الطعن في كازاخستان يعتبر نموذجاً للقوانين القمعية الجائرة، وهو يستخدم لإضعاف وسائل الإعلام التي تنتقد حكم القلة السياسي والتجاري. صحيفة "ألماتا" الأسبوعية المستقلة "ماكنمز بونيدليكا" معروفة بنشر معلومات عن المسؤولين السياسيين وتورطهم بتجارة النفط وعقد صفقات عمل أخرى غير شرعية. منذ عام 1998 الى عام 2001 تمت مقاضاة الصحيفة سبع عشرة مرة بحجة تشويهها سمعة المسؤولين الرسميين أو مدراء الشركات التي تربطهم بالدولة علاقات وثيقة.

وقد جرمت الصحيفة المذكورة ثلاث مرات بتهمة تشويه السمعة وألزمّت بدفع مبلغ قدره حوالي 180,000 دولار أميركي. وبما أن قانون الطعن في "كازاخ" لا يعترف بالحقيقة كوسيلة دفاع، غرمت الصحيفة لتشويهها سمعة مسؤولين رسميين دون الأخذ بعين الاعتبار دليل لتورطهم بالرشوة. وقد أسقط إثنان من المدعين دعواهما ولكن الدعاوى الاثني عشرة الباقية لا زالت معلقة أمام المحاكم⁽⁷⁾. الحجم الهائل لهذه الدعاوى يشير الى القمع المنظم الممارس على الصحيفة والى اساءة استخدام القوانين الخاصة من قبل المسؤولين في الدولة.

حصر وسائل الإعلام: الثني عن تغطية الفساد

في دراسة قام بها البنك الدولي مؤخراً حول ملكية وسائل الإعلام في 97 بلداً وجد أن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة أقل فاعلية من وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص في ما يخص مراقبة الحكومة. "فالبلدان التي حدثت من تملك الدولة لوسائل الإعلام شهدت تحسناً سريعاً في كمية ونوعية تغطية عمليات الفساد. في المكسيك، مثلاً، الخوصصة الجزئية للإذاعة في عام 1989 أدت الى زيادة ضخمة في تغطية الفضائح الحكومية الناتجة عن الفساد". مقارنة مع غيرها من القارات الأخرى نجد أن أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي معدلاتها في ملكية وسائل الإعلام متدنية، بينما التلفزيون والصحافة متركزة في أيدي قلة من المالكين من القطاع الخاص. إن هذا التركيز في ملكية وسائل الإعلام بالإضافة الى القوانين القمعية الموجودة في بلدان أميركا اللاتينية يقيدان من حرية وسائل الإعلام⁽⁸⁾.

**النقطة عدسة الكاميرا
ضعف الثقة في أقطاب وسائل الاعلام البرازيلي**

في البرازيل، ملكية وسائل الإعلام محصورة بيد السلطة حيث يتولى الكونغرس الترخيص لوسائل الإعلام. فلا عجب إذاً أن يحصل رجال السياسة على هذه التراخيص. بالرغم من ذلك، خلال السنة الفائتة قام مكتب المدعي العام بالقبض على ثلاثة سياسيين يملكون محطات تلفزيونية بتهمة الفساد. والسير على هذا المنحى يعجل في سقوط حكم القلة في البرازيل. ومن سخرية القدر أن تقع الأقطاب السياسية فريسة وسائلها الإعلامية.

طمحت "روزيتا سارني" ابنة الرئيس الأسبق "خوسيه سارني" الى الوصول الى سدة الرئاسة عام 2002. ولكن سمعتها تشوهت عندما عرضت قناة التلفزيون التي تملكها، صوراً لوحدة الشرطة الخاصة وهي تصدر 400,000 دولار أميركي نقداً في هجوم مفاجيء على مؤسساتها. اعترف زوجها وشريكها في العمل أن المال يخصص لتمويل حملتها الانتخابية. وهذا خرق فاضح للأنظمة المالية. وهذه الفضيحة أجبرت "سارني" على الانسحاب من المعركة الانتخابية في نيسان/أبريل عام 2002.

كما أن "جادر بريلهو" وهو سيناتور سابق في البرازيل أيضاً اشتهر بدمجه السياسة مع تملك وسائل الإعلام. ولا بد أن جمهوره التلفزيوني تغاضب عندما شاهد الشرطة تلقي القبض عليه بموجب مذكرة توقيف. دارت الكاميرا حول شفته الفخمة وتركزت أضواؤها عليه وهو يحاول إخفاء يديه المكبلتين بالجناريز خلف كتاب، وقبل أن يواجه المحققين الذين نسبوا اليه تورطه بالفساد كان قد استقال من منصبه السياسي. ولكن بعد توقيفه 13 ساعة في السجن، أطلق سراحه بأمر من المحكمة.

أما "أنطونيو كارلوس مجالهيس" الذي ارتبط اسمه بالسلطة في ولاية "باهيا" في جنوب شرق البلاد لمدة أربعين سنة، عرّضت محاكمته على محطة التلفزيون التي يملكها. شاهده جمهوره وهو يقف أمام المحقق بتهمة خرق نظام الاقتراع السري في انتخابات مجلس الشيوخ الذي كان يترأسه. كان قد تحدى البرلمان وحصل على قائمة بمجموع أصوات المقترعين الخاصة بزملائه. استيقا لإدانته استقال من منصبه في مجلس الشيوخ في أيار/مايو عام 2001.

لهؤلاء السياسيين الثلاثة قواسم مشتركة كثيرة. فحكمهم الافرادي في الأقاليم جعلهم يستحوذون على وسائل الاتصالات في مجالات التلفزيون والراديو والصحافة المحلية. هذه الأدوات استخدمت لتعزيز مواقعهم وتحقير أخصامهم. ولكن الأمور بدأت تتغير. لأسباب مالية دمج السياسيون الثلاثة وسائل اعلامهم الإذاعية في شبكات وطنية كبرى. وبما أنهم أعدوا عدداً قليلاً من البرامج الخاصة بهم راحوا يعرضون المسلسلات والأبناء وبرامج أخرى تبثها مؤسسات اذاعية مهمة في البرازيل. ثم وجدوا أنفسهم يعرضون دون انقطاع، أفلاماً قديمة مما شوه سمعتهم.

ولكن سقوطهم الفعلي يعود الى التدبير الاحتياطي الذي صدر عن دستور عام 1988 الذي استحدث بعد سقوط الدكتاتورية العسكرية في بداية عهد إعادة البرازيل الى حضن الديمقراطية. وفي قلب المناخ المتغير هناك مكتب النائب العام الذي يتألف من نائبين عامين ومدعين يتولون مراقبة مسلكية الموظفين الرسميين. هذا الاستقلال الذي كسبه المدعين العاميين مؤخراً يفسح المجال أمام المكتب للقيام بمكافحة وقمع الفساد، والاستبداد الذي يمارسه صانعو القانون في البرازيل. وبعد أن تم تجديد روحية هذا المكتب بمشاركة مدعين عامين شباب، يستمر مكتب المدعي العام وفروعه في 26 ولاية بتلقي الدعاوى القضائية ضد المتسلطين ومن بينهم "روزيتا سارني" و"جادر بريلهو" و"أنطونيو كارلوس مجالهيس".

خوسياس

داسوزا

لم تشر التقارير التحليلية الى ممارسات بالفساد يقوم بها عمالقة وسائل الإعلام، ولكن في بعض الأحيان يستطيع مالكو وسائل الإعلام من القطاع الخاص أن يكون لهم أثرا كبيرا على تغطية الفساد خاصة إذا كانوا يهدفون الى جني الأرباح الطائلة بدلا من التمسك بمبادئ الصحافة الحرة أو حيافة المعلومات.

مثال حي على ما ذكرناه هو الصفقة الكبيرة التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2001 بين الحكومة الصينية وعمالقة الإعلام "أميركان أون لاين" AOL "تايم وورنر" ووكالة الأنباء التي يملكها "روبرت مردوخ". الصفقة تمنح الشركتين حق بث برامج تلفزيونية في الصين على أن تبث المحطتان الى الولايات المتحدة برامج ترعاها الحكومة الصينية⁽⁹⁾. واجه هذا الاتفاق انتقادا من قبل منظمات دعم حرية الصحافة. كما اتخذ "مردوخ" قرارا بإزالة "بي بي سي وورلد سرفيس" عن شبكته بعد أن اعترضت "بيجينغ" على تغطية للـ "بي. بي. سي." لسياستها الداخلية. الاتحاد الدولي للصحافيين رأى أن هذه الصفقة مجافية لحقوق الإنسان و"لحرية الصحافة" بينما تبدي لامبالاة لمعاونة الصحافيين ومقدمي البرامج في "السجون الصينية". إن الرسالة من وراء هذه الأعمال التي قامت بها " نيوز كوربوريشن"، و"AOL" "أميركان أون لاين" "تايم وورنر" تدل على أن تعزيز حيافة المعلومات الذي يعتبر العامل الأساسي في كشف الفساد لم يكن له أولوية في اتخاذهم لهذا القرار.

تضارب مصالح كهذه تبدو أكثر وضوحا عندما يجتمع التحكم بوسائل الإعلام مع السلطة السياسية في شخص واحد. من أوضح الأمثلة على ذلك رئيس وزراء إيطاليا "سيلفيو برلوسكوني" الذي يمتلك عقارات كبيرة وعدة صحف بارزة كما يسيطر على معظم الشبكات التلفزيونية الخاصة في إيطاليا. كرئيس للحكومة يستطيع الآن أن ينحكم بالتلفزيون الرسمي بما انه يستطيع أن يختار مدير شركة راديو وتلفزيون إيطاليا. تعهد "برلوسكوني" بفك الارتباط بين دوره السياسي ومصالحه التجارية خلال أول 100 يوم من توليه الحكم. ولكن هذه المدة قد انتهت منذ زمن طويل وحتى الآن (تاريخ كتابة هذا المقال) لم يف بوعده.

شركة "راديو وتلفزيون إيطاليا" وشركات وسائل الاعلام التابعة لـ "برلوسكوني" تتمتع باستقلالية بناء على اتفاقية قومية مشتركة. في الواقع الصحافيون الذين يهاجمون مصالح رئيس الوزارة في ميدان العمل يعرضون أنفسهم للنقل أو لخسارة وظائفهم. سلم الصحافيون تقارير سرية إلى اتحاد الصحافة القومية تتعلق بالممارسات الدائرة في غرفة التحرير التي تحاول أن تثني المحررين عن انتقاد الحكومة⁽¹¹⁾.

في الولايات المتحدة الأميركية حيث تبذل المؤسسات الإعلامية جهودا ضخمة لتعزيز مصالحها في ميدان العمل، لا تحبذ جميع وسائل الإعلام القيام بدور المراقب المستقل. يتلقى الحزبان الأساسيان هبات من وسائل الاعلام التي تمول أعضاء مجلس الشيوخ الذين يدعمونها. بين عام 1993 وحزيران/يونيو عام 2000 قدمت وسائل الاعلام مبلغ 75 مليون دولار الى سياسيين⁽¹²⁾. تم صرف هذه المبالغ بشكل جيد. أهم حدث حصل في مجال الإعلام مؤخرا، والذي لم يتم تداوله على نطاق واسع كان القرار الذي اتخذ عام 1996 لإعطاء مذياعي البث الرقمي حصص على شكل هبات لقاء صفقة لتحويل معلومات رقمية تجلب مبالغ تقدر بـ 70 بليون دولار اميركي. وإعطاء الهبات والهدايا يثير انتقادات وشكوكا بشأن طبيعة العلاقة بين وسائل الاعلام والحكومة في قدرة وسائل الاعلام على المحافظة على استقلاليتها.

رسالة ثنائية المحتوى: الإعلان ومحتوى الكتابة الصحافية

استقلالية وسائل الاعلام مهددة بالخطر من قبل شركات الاعلانات. بالرغم من أن الاعلانات ضرورية لوسائل الاعلام، من الناحية المادية، فقد ألحقت ضررا كبيرا في أقسام رؤساء التحرير. يتوقع من الصحافيين أن يقدموا مواد تناسب الممولين والمعلنين، مما يجعل الخط الفاصل بين الاعلان ومحتوى المواد المحررة رفيعاً جداً. بعض شركات

وسائل الاعلام تزيد عائداتها المالية بنشر الاعلانات على أنها موضوعات صحافية. البعض الآخر يغطي أعماله ومشاريعه بالاعلانات المدفوعة.

في افريقيا، وفي عدد كبير من الصحف الخاصة، العلاقة بين الصحافة والاعلان واضحة المعالم. وبما أن الدوائر الاعلامية تفتقر الى الموظفين، على مراسلي الصحف البحث عن الاعلانات، وإذا نجحوا في مهمتهم يكون لهم حصة من الأموال التي يتم تحصيلها⁽¹³⁾.

يقول "غابريال باغلو" وهو الرئيس الأسبق لاتحاد الصحافة المستقلة في توغو: "عدد كبير من الصحفيين لا يؤيد القيام بهذا العمل ولكن الذي يحصل أن الصحفيين يذهبون لإعداد تقرير عن إحدى الشركات، ولأن الشركة تطلب منهم وضع اعلان لها، يتم انجاز صفقة للتأكد من أن الإعلان يغطي عمل الشركة⁽¹⁴⁾. في هذا السياق، يقول صحافي من تنزانيا في تقرير له: "مصادقية تغطية الأخبار موضع شك. هذا بالتحديد الوضع في الإذاعات. فجميع الأنباء الإذاعية في وسائل الإعلام الخاصة لها من يراها أو يضمنها"⁽¹⁵⁾.

الفساد في وسائل الإعلام:

الفساد أيضا مستفحل داخل هيكلية المؤسسات الاعلامية، وفي الطريقة التي يتبعها الصحفيون في إعداد التقارير. الكثيرون يتعاطون ممارسات فاسدة تتراوح بين الشبكات الصحافية المفتوحة وتحويل الأخبار، حسب احتياجات المعلنين. النظام الأخلاقي للصحافة يدين هذه الممارسات الفاسدة ولكن واقع المهنة لا يعكس طموحاتها، خاصة عندما يقبل صحفيون ذوي دخل متدنٍ بتلقي الأموال لكي يسيروا أمورهم الحياتية⁽¹⁶⁾.

تنشأ مثل هذه الحالات في عدة بلدان نامية وفي بلدان في وضع انتقالي حيث مستوى الأجور مندنٍ. وقد تكون الرشوة قليلة ولكنها تؤثر على القضية التي يعرضها أو يذيعها الصحافي. في حلقة دراسية أقيمت في "كورسك" في روسيا عام 2001 صرح صحفيون تابعون لصحيفة محلية أنهم قبلوا مبالغ مالية من رجل أعمال محلياً لقاء كتابة مقالات تمدح أعماله واستثماراته المالية⁽¹⁷⁾.

هذه الممارسات متأصلة في العالم المتقدم أيضا، حيث يحصل الصحفيون على هدايا. فهم يسافرون على الخطوط الجوية وينزلون في الفنادق، حيث يلقون الترحيب دون أن يدفعوا البديل، بل يقومون بكتابة مقالات عن متعة السفر. وفي أوروبا، الأعضاء في مؤسسات وسائل الاعلام يتوقعون أن ينزلوا في الفنادق ويتناولوا الوجبات مجانا عند حضورهم مؤتمرًا صحافيا ويأملون باستلام هدايا من رعاة المؤتمر.

لهذه الممارسات تأثير مباشر على التغطية التي تقوم بها وسائل الاعلام، كما ظهر في فضيحة شركة "أنرون". الروابط للأخلاقية بين الصحفيين الماديين والشركة كانت نتيجتها تغطية أعمال دون انتقادات. "ايروين ستلنزر" وهو محرر في صحيفتي "ويكلي ستاندرد" في الولايات المتحدة و"صانداي تايمز" في لندن، والذي أثنى على "أنرون" في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 "لأنها تقود حرب التنافس" كشف علانية عن ارتباطه بـ "أنرون" ورئيس تحرير "ويكلي ستاندرد" وليم كريستول. لم يصرح "ستلنزر" عن المبلغ الذي كان يقبضه لقاء عمله. وتلقى كريستول أكثر من مئة ألف دولار أميركي لقاء عمله كمستشار للشركة. صرح كريستول لاحقا: "أنا غير سعيد لأنني تعاملت مع أناس ظهر أنهم غير شرفاء في صفقاتهم الأخرى"⁽¹⁸⁾.

وفي مسعى لمكافحة مثل هذه النشاطات بدأت بعض مجموعات وسائل الاعلام الزام الصحفيين بمعايير أخلاقية. اتحاد الصحافة في روسيا مثلا يوزع بطاقات صحافية فقط على دور الاعلام والصحفيين الذين يتبنون نظامه السلوكي الرسمي الذي يدين ممارسات الفساد ويؤمن استقلالية التحرير.

**قبض الأموال نقدا لقاء كتابة مقال:
الكشف عن ممارسات غير أخلاقية في وسائل الإعلام**

إن قبض الأموال نقدا لقاء كتابة مقالة بقلم رئيس التحرير وممارسات أخرى غير أخلاقية في وسائل الاعلام منتشرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب وشرق أوروبا وأميركا اللاتينية. الدراسة الميدانية التي قام بها الاتحاد الدولي للعلاقات العامة تخلص الى عدم وجود منطقة في العالم تتمتع بمناعة ضد هذه الممارسات.

الدراسة التي نشرت في تموز/يوليو عام 2002 أحصت وجود 242 أخصائيا في العلاقات العامة والاتصالات في 54 دولة. المستفتون ومعظمهم من أصحاب المهن الأعلى مقاما في مؤسسات استشارية محلية أو دولية، أدلوا بمعلومات عن رؤيتهم لماهية الأشخاص الذين يحددون فحوى المقالات الصحافية. تقريبا 63 في المئة من المستفتين في شرق أوروبا يعتقدون أن الصحافيين يتلقون الرشوة لقاء محتوى المقالات الصحافية وهذا الأمر شائع في بلدانهم. فقط 13 في المئة من المستفتين في شرق أوروبا يعتقدون أن محتوى المقالات الصحافية "عادة أو دائما" يركز على قرار رئيس التحرير لا على الرشوة. في أوروبا الجنوبية وإفريقيا والشرق الأوسط 40 في المئة من المستفتين يعتقدون أن المحتوى يتأثر بالرشوة بشكل عام. حتى في المناطق، حيث وسائل الاعلام تبدو أكثر شفافية، فنسبة كبيرة من المستفتين يقولون أن سلطة رئاسة التحرير تتأثر بغريق ثالث. هذه النسبة تراوحت بين 13 و 21 في المئة في آسيا وأستراليا وأميركا الشمالية.

أوروبا الشمالية والغربية

تعتبر آسيا المكان الذي تتواجد فيه وسائل الإعلام الأكثر شفافية. 68 في المئة من المستفتين وافقوا على أن الرقابة على محتوى المقالات تركز دائما، أو عادة، على قرار رئاسة التحرير لا على الرشوة، وتتبعها أميركا الشمالية بنسبة 65 في المئة وأستراليا بنسبة 60 في المئة وأخيرا غرب وشمال أوروبا بنسبة 59 في المئة.

أشارت الدراسة الميدانية أيضا الى أن الاعلانات غالبا ما تبدو متكررة كمادة تحرير. ما يقارب 60 في المئة من المستفتين في أميركا اللاتينية يشعرون أن المادة التي تظهر في مطبوعة نتيجة للرشوة لا تظهر عادة على شكل دعاية بل تتنكر كمادة تحرير. الثقة ليست أكبر في شرق أوروبا حيث 52 في المئة من المستفتين قالوا أن المادة المعلن عنها، عادة لا يمكن أن تُعرف كمادة إعلان.

بالنسبة الى ممارسات الصحافيين الذين يتقبلون الهدايا، مدح الراشي 87 في المئة من المستفتين في شرق أوروبا و85 في المئة في جنوب أوروبا يقولون إن دور النشر نادرا ما "ترفض" أو "لا ترفض" على الإطلاق السفر أو وسائل راحة وتسلية وبضائع تقدم لها مجانا. 70 في المئة من المستفتين في شمال أميركا يعتقدون أن المؤسسات الصحافية وضعت قيودا على قبول عينات أو هدايا أو شراء بضائع بأسعار مخفضة. بالمقابل في إفريقيا والشرق الأوسط 80 في المئة من المستفتين يعتقدون أن المؤسسات لا تفرض مثل هذه القيود.

هل يقبل المحررون والصحافيون رشوة لكي لا ينشروا قصة ما؟ في أميركا اللاتينية 41 في المئة من المستفتين يقولون إن هذه الرشوة ليست مقبولة بينما لا يعتقد أحد من المستفتين في أستراليا وشمال أميركا أن هذا الأمر شائعا.

معهد العلاقات العامة، ومقره الولايات المتحدة الأميركية، يصدر دليلاً دولياً عن الرشوة في وسائل الإعلام، كل سنتين، لدعم المنظمة الدولية للعلاقات العامة في حملتها المستمرة من أجل شفافية وسائل الإعلام. في هذه الأثناء المنظمة الدولية للعلاقات العامة تشجع وسائل الإعلام والمؤسسات الإذاعية للتوقيع على الامتياز الذي حصلت عليه بالنسبة للشفافية الإعلامية. انظر: www.ipra.org

السدير ساذرلاند

دعم التحقيق الصحفي والتحرير المستقل

لتعزيز الانفتاح في المجتمع ولتكشف الفساد، يجب على مالكي وسائل الإعلام والناشرين والمحررين والصحافيين مقاومة الضغوطات لكتابة تقارير مفيدة للمصالح السياسية والخاصة، كما عليهم أيضاً التغلب على المشاكل التي تعيق الصحافة الحرة خاصة في غياب قوانين تدعم حرية الوصول الى المعلومات.

استقلالية التحرير، وهي حق وسائل الإعلام باتخاذ قرارات تتوافق مع الضمير. وقواعد السلوك هي أساس لتعزيز الصحافة المستقلة. الصحافيون ومجموعات حرية وسائل الاعلام بحاجة الى الحصول على تأييد مالكي وسائل الاعلام واداراتها، بغض النظر عما إذا كانت خاصة أو ملكاً للدولة، للإعتراف بمبادئ استقلالية الكتابة الصحافية والتي تتيح للصحافيين متابعة القصص التي تهم الشعب بما في ذلك كشف الفساد. في حال توفر المال، على المحررين ومالكي وسائل الاعلام العمل والاستثمار للحصول على تغطية جيدة والتوقف عن الاعتماد على الشركات ودفعي الضرائب في تأمين تكاليف سفرهم وتنقلاتهم. في الكثير من الحالات، رفض الهدايا المجانية والرشوة يشكل عائقاً مادياً لوسائل اعلام ذات موارد محدودة. هذه الوسائل لا تملك الموارد الكافية التي تتيح للصحافيين الوقت الكافي للقيام بأعمال البحث والاستقصاء الضرورية للتغطية الجيدة.

في ظل هذه المعطيات لا يستطيع المجتمع الدولي تحميل وسائل الاعلام وحدها مسألة لجم الفساد. وبالرغم من وجود عدد قليل من البرامج التي تدعم التحقيق الصحفي الذي يشكل العامل الرئيسي في مكافحة الفساد، هناك عدد من المنظمات المختصة التي توفر التدريب لمكافحة الفساد. فاتحاد المحققين الصحافيين والبنك الدولي ومركز المؤسسات الديمقراطية في أستراليا طوروا دراسات تدريبية للصحافيين المهتمين بمكافحة الفساد. في آذار/مارس عام 2002 أقام مركز المؤسسات الديمقراطية في أستراليا ورشة عمل لانتخاب أفضل التقارير في "بابوا في غينيا الجديدة" شملت شعارات بعنوان: "تغطية سياسيين فاسدين" و"انتبه لما يجري من وراء ظهرك"⁽¹⁹⁾.

مبادرة أخرى تدعى برنامج الصحافيين في مواجهة الفساد التي تأسست عام 2000 استحدثتها "برويبيداد" وهي منظمة غير حكومية في السلفادور تعزز الديمقراطية في جميع أنحاء أميركا اللاتينية. تشغل "برويبيداد" جهاز بريد الكتروني منظم يسهل تبادل المقالات والآراء والاعلانات والاتصالات والموارد بين الصحافيين الذين يحققون في الفساد في أميركا اللاتينية. يقوم الصحافيون بالتعريف عن أنفسهم الى وسيط لكي يقدموا أوراق اعتمادهم، ولكن الجهاز يضمن عدم تسمية الصحافيين الذين يخافون من الاتهامات المضادة⁽²⁰⁾. لم تراجع "برويبيداد" التأثير العام لهذه المبادرة ولكن أكثر من 600 صحافي وقعوا على الانضمام الى هذه الخدمة⁽²¹⁾.

هناك مبادرة أخرى على مواقع الانترنت من أجل الصحافيين في افريقيا الذين يعدون تقارير عن الفساد أسسها الاتحاد الدولي للصحافة، وهي ممولة من قبل اللجنة الأوروبية. موقع الاتحاد الدولي للصحافة على الانترنت "IFJ-PA" وهو يقدم المعلومات دون مقابل ويربط بين الصحافيين في افريقيا، الذين يحضرون تقارير عن قضايا المال

والفساد⁽²²⁾. ينخرط الصحفيون في العضوية عن طريق تأمين مراجع لهم مع وسيط موقع الإنترنت.

هاتان المبادرتان مكّنتا الصحفيين من إرسال مقالات الى صحافيين آخرين أو الى منظمات جديدة عندما يرفضها رؤساء تحريرهم.

خاتمة

إذا شاءت وسائل الإعلام مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص كما في عالم وسائل الإعلام أيضا، عليها الاعتماد على حيافة المعلومات. فحين لا يوجد قانون يجيز حرية حيافة المعلومات أو حيث لا يطبق هذا القانون، يجب تعزيز مبادرات لإصلاح القانون من قبل منظمات غير حكومية وفي المصالح العامة والخاصة.

داخل وسائل الإعلام يجب تأييد قوانين متعلقة بتضارب المصالح لمواجهة حصر ملكية وسائل الإعلام وتأمين استمرارية تعدد مصادر المعلومات. المبادرات الصحافية لخلق مكانة مميزة للتحرير المستقل يجب أن تدعم أيضا من قبل مالكي وسائل الإعلام والحكومات والمنظمات المانحة.

يجب على وسائل الإعلام تبني قوانين مكافحة الفساد ولكن يجب دفع رواتب جيدة للصحافيين، كما يجب ترسيخ التمييز بين دوائر التحرير ودوائر الإعلان. كذلك يجب التشهير وإذلال الزملاء الذين يتعاطون الرشوة ويعملون مستشارين لشركات يغطون نشاطاتها مما يؤدي الى تقليل نسبة الفساد. المجتمع الدولي، من حكومات الى مجتمع مدني، يجب عليه بذل الجهود لتدريب الصحافيين لإعداد تقارير تلجم الفساد داخل مؤسساتهم وخارجها.

- 1- الصحافة الحرة، 22 نيسان/أبريل 2002. www.freedomhouse.org/pfs2002/pfs2002.pdf راجع أيضا: إصدارات دور
- 2- الإتحاد الدولي للصحافيين، "قائمة بأسماء الصحافيين والموظفين في وسائل الإعلام الذين اغتيلوا عام 2001"، بروكسيل، كانون أول/ديسمبر 2001، راجع أيضا: www.ifj.org/hrights/killlist/killoverview.html.
- 3- معلومات صادرة عن الاتحاد الدولي للصحافيين ولجنة حماية الصحافيين والاتحاد الأميركي للصحافة: www.freemedia.at/wpfr/costaric.htm
- 4- مقابلة مع لجنة حماية الصحافيين.
- 5- معلومات صادرة عن الاتحاد الدولي للصحافيين ولجنة حماية الصحافيين والاتحاد العالمي للصحف ومركز الصحافة الأوروبي.
- 6- www.rsf.org/rubrique.php3?id_rubrique-113
- 7- معلومات من احتجاج صادر عن لجنة حماية الصحافيين في كانون الثاني/يناير عام 2001.
- 8- مجموعة البنك الدولي للتنمية "تقرير عن التطور العالمي عام 2002". راجع إصدارات الصحف 2002/07/S wbIn0018.worldbank.org/news/pressrelease.nsf
- 9- وافقت الشركات على محطة ارسال باللغة الانكليزية تملكها الدولة الصينية تبث في الولايات المتحدة على قناة CCTV-9 نقلا عن أخبار محطة "بي بي سي" في أيلول/سبتمبر عام 2001.
- 10- إطلاق الاتحاد الدولي للصحافة، 6 أيلول/سبتمبر 2001.
- 11- راجع بيان السكرتير العام في المؤتمر العالمي لحرية الصحافة في فلورنسا في 3 أيار/مايو عام 2002.
- 12- مركز الكرامة العامة في واشنطن : www.publicintegrity.org/dtaweb/home.asp
- 13- لا يوجد تقارير رسمية حول هذه الممارسة ولكن صحافيون من افريقيا تحدثوا عنها في عدة اجتماعات وحلقات دراسية، كما حصل في مؤتمرات

- حول أوضاع الصحفيين في شرق أفريقيا نظمها الاتحاد الدولي للصحافة عام 1994، وبين عامي 1996-1998 وعام 2000 وعام 2001.
- 14 بيان تلي خلال اجتماع في دار الصحافة في "لؤمي" في "توغو" عام 2000.
- 15 تقارير في مؤتمر للإتحاد الدولي للصحافة حول أوضاع الصحفيين في شرق أفريقيا، تشرين أول/أكتوبر عام 2000.
- 16 للإطلاع على قواعد السلوك المتوقعة على الصحفيين راجع:
www.presswise.org.uk/ethics.htm
- 17 حلقة دراسية تابعة للإتحاد الدولي للصحافة عن استقلالية التحرير في "كورسك" روسيا بين 29 و 30 تشرين أول/أكتوبر عام 2001.
- 18 "جوشوا لبتون" بمقالة بعنوان "مساعدة انرون" صدرت في "كولومبيا جورناليزم ريفيو" في آذار ونيسان/مارس وأبريل عام 2002. راجع:
www.cpj.org/year/02/2/liptonenron.asp
- 19 www.cdi.anu.edu.au
- 20 www.probidad.org
- 21 www.portal-pfc.org/english/index.html
- 22 www.ifj-pa.org